

بضائع مال أخير المسلم وهو حرام وكذلك التفاوت في الذراع والمكيل والميزان
يجب على كل من عرفه تغييره بنفسه أو رضعه إلى الوالي حتى يغيره ومنها
ترك الأعيان والقبول والاكتمال بالمعاطاة ولكن ذلك في محل الاجتهاد
فلا ينكر الأعلى من اعتقده وجوبه وكذا في الشروط الفاسدة المعتادة
بين الناس يجب الانتباه فيها فانها مفيدة للعقود وكذا في الروايات
كلها وهي غالبية وكذا سير التصرفات الفاسدة ومنها بيع الملاحى وبيع
اشكال الحيونات المصونة في ايام العيد لاجل الصيادين فذلك يجب
كرها والمنع من بيعها كالملاحى وكذا بيع الاواني المتخذة من الذهب
والفضة وكذلك بيع ثياب الحرير وقلانس الذهب واعني بالحرير ما
يصلح للرجال ويعلم بهادة البلدان لا يلبسه الا الرجال فمثل ذلك
منكر محظور وكذلك من يتقلا بيع الثياب المتخذة المصنوعة التي
يلبس على اناس بقصارتها ابتداء لها واستعمالها ويزعم انها جديفة
فهذا الفعل حرام والمنع منه واجب وكذا تلبس نساء الثوب المصنوع
بالرخص وما يودي إلى التباس وكذلك جميع انواع العقود المودعة
إلى التليسات وذلك بطول احصائه فليفتى بما ذكرناه فالمنكره
منكورات الشوارع في المنكرات المعتادة في الشوارع وضع الاساطين
وبناء الدكاكين متصلا بالنسبة بالابنية المملوكة وغيرى الاساطين والحرمان
الرواسي والاجنحة ووضع الخبث واعمال الحبوب والاطعمه وغيرها على
الطرق فكل ذلك منكر ان كان يودي إلى تضيق الطريق واستنزاف
المارة وان لم يودي إلى ضرر اصلا لسعة الطريق فلا يمنع منه لئلا يكون وضع
الخبث واعمال الاطعمه على الطريق في القدر الذي ينقل إلى البيوت فان
ذلك يشترى في الحاجة اليه الكافه ولا يمكن المنع منه وكذلك ربط الدواب
على الطريق بحيث تضيق الطريق وتجس المجازين منكر يجب المنع منه

الاجنحة بقدر الحاجة المنزول والركوب وهذا لان الشوارع مشتركة
للمنفعة وليس لاحد ان يختص بها الا بقدر الحاجة والرجح على الحاجة
التي تزداد الشوارع لاجلها في العادة دون سيرها كما جازت ومنها سوق
الدواب عليها الشوك بحيث تمرق ثياب الناس فذلك منكر ان يمكن
سدها وضيقها بحيث لا تمرق الثياب وان يمكن العدول بها إلى موضع
واسع والا فلا يمنع اذا حجة أهل البلد من ان يمنع لا تترك لملقاة
على الشوارع الا بقدر مودة نفعها وكذلك تحميل الدواب من الاحمار ما لا
تطيقه منكر يجب منع الملاك منه وكذلك ذبح القصاب على باب دكانه
وتلويث الطريق بالدم منكر يجب المنع منه بل حقه ان يتخذ في دكانه مذبحا
فان في ذلك تضيقا للطريق واضراراً بالناس بسبب ترشيش النجاسة
واضراراً بسبب استنفاذ الطباع للمقادير وكذلك حراص القمامة
على جوار الطريق وتدنيد قنور البطح او رشي الماء بحيث تجس من
التلويث والقنوط وكل ذلك من المنكرات وكذلك ارسال المالكين كل
الباريب الخزرجه من احاطت إلى الطرق الضيقة فان ذلك ينجس الثياب
لضيق الطريق ولا يمنع منه في الواسعة اذا العدول عنه ممكن فاما ترك
مياه المطر والاصار والتبج في الطرق من غير كسح فذلك منكر ولكن
ليس يجس به شخص معين الا التبج الذي يجس به شخص على الطريق
واحد او الما الذي يجس على الطريق من يزار به من دفع صاحب على
اخصوص كسح الطريق وان كان من المطر فذلك حسنة عاقبة
وعلى الولاة تكليف الناس القيام بها وليس للاحد فيها الا الاحتفاظ فقط
وكذلك اذا كان له كلب عقور على باب داره يودي الناس فيجب منعه
منه وان كان لا يودي الا بتنجيس الطريق وكان يمكن الاحتراز عن نجاسته
لم يمنع منه وان كان تضيق الطريق ببسطه ذراعية فيمنع منه بل يمنع ضامه